الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا
كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية
قسم الفقه وأصول الفقه

نظرية الاجتهاد التنـزيلي في البحث الأصولي

مشروع القانون الجنائي الإسلامي بماليزيا نموذجًا

خطة البحث التكميلي مقدمة لنيل درجة الدكتوراه
في الفقه وأصول الفقه

إعداد
مرجان محمد
G 0021096

المشرفان المقترحان
الأستاذ الدكتور قطب مصطفى سانو
الأستاذ المشارك الدكتور محمد @ معصوم سوجيمون

يونيو ٢٠٠٣

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين محمد رسول الله الأمين، وعلى آله الأطهار وصحبه الأخيار، ومن تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين، وبعد:

إن الاجتهاد في التنـزيل لا يقل أهميةً عن الاجتهاد في الفهم، إذ إن كلاًّ من هذين النـوعين من الفكر الاجتهادي يهدف إلى حفظ شمولية الشريعة الإسلامية وإبراز خلودها وصلاحيتها لكل زمان ومكان؛ فإذا كانت غاية الاجتهاد في الفهم هي تحديـد مـراد الله في المسـائل والنوازل التي تنـزل بالمسلمين، فإن غاية الاجتهاد في التنـزيل هي ضمان حسن تطبيق ذلك المراد الإلهي على الواقع المعيش، وفي ذلك وصل بين وحي السماء وواقع الأرض.

إن تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية وتنـزيلها على حياة الناس يتطلب إدراكًا وفهمًا دقيقين بالواقع الذي يعيش فيه الناس، وليس هذا التطبيق بأمرٍ يسيرٍ يمكن تحقيقه بالنية المخلصة دون الأخذ في الاعتبار مناهج وقواعد ضرورية في هذا الشأن، ولذلك، فإن الحاجة تمس اليـوم إلى تأصيل القول في الاجتهاد التنـزيلي وضوابطه وأصوله ضماًنا لحسن تنـزيل مراد الله في واقع الناس.

إن الحاجة إلى هذا الاجتهاد التنـزيلي تظهر جلية في الواقع الماليزي الراهن، حيث تكثر فيه نداءات لتطبيق أحكام الشريعة على جوانب الحياة المختلفة، وخاصة في مجال الجنايات، غير أنه من الملاحظ عدم وجود رؤية واضحة المعالم لكيفية تحقيق هذا الأمل بصورة تحفظ للشريعة هيبتها وتجعل التطبيق محققًا المقاصد الشرعية العالية. فليس من سديد الرأي، التفكير في تطبيق الأحكام الشرعية على الواقع المنحرف دون أخذٍ بعين الاعتبار كافة الملابسات الحالية والأحوال الاجتماعية السائدة.

انطلاقًا من هذا، فإن الباحثة ستسعى إلى صياغة نظرية أصولية تضبط المبادئ والأصول العامة التي ينبغي أن يقوم عليها الاجتهاد التنـزيلي، مستفيدة في ذلك مما أوردته المدونات الأصولية والمصنفات الفقهية قديمًا وحديثًا عن هذا الاجتهاد، وفضلاً عن هذا، فإن الباحثة ستعنى بتطبيق هذه النظرية على الواقع الماليزي مركزة على مشروع القانون الجنائي الإسلامي الذي يراد تطبيقه في ماليزيا. وبطبيعة الحال، ستحاول الباحثة تقديم اقتراحات نافعة لتطبيق شامل لشرع الله التزامًا بقوله تعالى: {وأن احكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم واحذرهم أن يفتنوك عن بعض ما أنزل الله إليك} [المائدة: ٤٩] .

أسئلة البحث

تحاول الدراسة الإجابة عن الأسئلة الآتية:

١ـ ما المراد بالاجتهاد التنـزيلي وما مدى اهتمام الأصوليين بهذا النوع من النظر الاجتهادي في مدوناتهم الأصولية الفقهية؟

٢ـ ما الأصول العلمية الأساسية التي ينبغي أن تتكون منها نظرية الاجتهاد التنـزيلي في الفكر الأصولي؟

٣ـ ما علاقة الواقع بعملية التنـزيل، وما الأسس الخاصة بالواقع الراهن لنظرية الاجتهاد التنـزيلي؟

٤ـ ما مدى إمكانية تطبيق نظرية الاجتهاد التنـزيلي على مشروع القانون الجنائي الإسلامي في الواقع الماليزي؟

أهداف البحث

١ـ تحرير القول في ماهية الاجتهاد التنـزيلي وإبراز مدى اهتمام الأصوليين بهذا النوع من الاجتهاد في الفكر الأصولي.

٢ـ بيان الأسس والضوابط التي تقوم عليها نظرية الاجتهاد التنـزيلي في الفكر الأصولي.

٣ـ تأصيل القول في علاقة الواقع بعملية الاجتهاد التنـزيلي.

٤ ـ محاولة الاستعانة بهذه النظرية واستخدامها في تنـزيل الأحكام الشرعية علـى الواقـع الماليزي، مع التركيز على مشروع القانون الجنائي الإسلامي بماليزيا.

الدراسات السابقة

بالرجوع إلى المدونات الأصولية يجد المرء أن الأصوليين اهتموا كثيرًا بالاجتهاد في الفهم، وأما الاجتهاد في التطبيق فإنه لم يحظ باهتمام مماثل إلا عند قليلٍ من علماء الأصول، وتحتاج إسهامات أولئك الأصوليين إلى مزيدٍ من البحث والتحقيق والتأصيل، وسوف تحاول الباحثة الاستفادة من تلك الدراسات بُغية صياغة نظرية للاجتهاد التنـزيلي.

وأما بالنسبة لتطبيق هذه النظرية على مشروع القانون الجنائي الإسلامي في ماليزيا، فإنه جدير بالإشارة إلى أن الفكرة من حيث التطبيق لا تزال غير شائعة، إلا أن هنالك عددًا من الكتابات العلمية والرسائل الجامعية عالجت جوانب من الموضوع، غير أنها لم تحرر القول في المبادئ العامة والعناصر الأساسية التي ينتظم بها الاجتهاد التنـزيلي. وعلى العموم، ستحاول هذه الدراسة تأصيل القول في الجانب النظري المتعلق بهذا الموضوع كما ستعنى بتحقيق القول في كيفية تطبيق هذه النظرية على مشروع القانون الجنائي الإسلامي الماليزي.

وإن الدراسات السابقة التي ستعتمد عليها الباحثة هي الدراسات والمؤلفات التي ألفت لتوضيح موضوع الاجتهاد التنـزيلي في إطاره العام، وذلك من أجل صياغة نظرية الاجتهاد التنـزيلي في الفكر الأصولي، كما أنها ستستعين بالكتابات والرسائل التي تحدثت عن مشروع القانون الجنائي الإسلامي في ماليزيا. لذلك، فينتظم تقسيم تلك الدراسات على النحو التالي:

١/ الدراسات عن الاجتهاد التنـزيلي

فقد تناول الإمام الشافعي (ت ٢٠٤هـ) في مصنفه المشهور الرسالة[1] الهياكل المنهجية لعلم أصول الفقه، ومن الموضوعات التي تعرض لها الإمام الاجتهاد، حيث خلص إلى القول بأن الاجتهاد والقياس اسمان لمعنى واحدٍ لاشتراكهما في طلب الدلالة على سبيل الحق عند عدم وجود حكم معين في مسألة، ثم ضبط شروط أو آلات القياس/ الاجتهاد التي يجب توافرها في المرء حتى يكون أهلاً له. وفضلاً عن ذلك، فإنه بحث عن أنواع القياس/الاجتهاد، وقضية التصويب والتخطئة في الاجتهاد. ونظرًا إلى أن الإمام الشافعي لم يتطرق إلى القول بالاجتهاد التنـزيلي، فإن الباحثة ستحاول الاستفادة من دراسته للاجتهاد بشكله العام في ربطه بنظرية الاجتهاد التنـزيلي، إذ إن هذا الجانب من الفكر الاجتهادي قسيم للاجتهاد المنشود في البحث الأصولي المعاصر.

وأما الإمام الغزالي (ت ٥٠٥هـ) في كتابه المستصفى[2] فقد تعرض لمبحث الاجتهاد في القطب الرابع (المستثمر وهو المجتهد)، وتناول فيه ما يتعلق بأركان الاجتهاد وأحكامه، وجدير بالتنبيه إلى أن الإمام أشار إلى فكرة الاجتهاد التنـزيلي، أو ما سماه بالاجتهاد في تحقيق مناط الحكم أثناء مناقشته عن القياس، حيث إنه ذهب إلى القول بأن هذا النوع من الاجتهاد لا خلاف فيه بين الأمة في جوازه، غير أنه لم يحدد مفهوم هذا النوع من الاجتهاد، كما لم يضع الأصول العامة أو المبادئ الأساسية له، فلذلك، ستحاول الباحثة تأصيل القول في نظرية الاجتهاد التنـزيلي وتطبيقها على الواقع الماليزي في مجال القانون الجنائي الإسلامي.

---

[1] الشافعي، محمد بن إدريس، **الرسالة**، تحقيق أحمد محمد شاكر، بيروت: المكتبة العلمية، د. ت.

[2] الغزالي، محمد بن محمد، **المستصفى من علم الأصول**، تصحيح نجوى ضوّ، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط١، د.ت.

وتعرض الآمدي (ت ٦٣٢هـ) في إحكامه[3] لمبدأ الاجتهاد التنـزيلي عند حديثه عن علة القياس حيث قسم الاجتهاد في مناط الحكم أو العلة إلى تحقيق المناط وتنقيح المناط وتخريج المناط، كما عقد فصلاً للبحث عن المناسب ومقاصد الشارع. وأما في باب الاجتهاد بشكل عام، فتحدث المصنف عن تعريف الاجتهاد والمجتهد، والمجتهد فيه، كما بين بعض المسائل المتعلقة به منها اجتهاد الرسول صلى الله عليه وسلم، والتصويب والتخطئة في الاجتهاد، ونقض الحكم في المسائل الاجتهادية. وبالرغم من معالجة المؤلف للاجتهاد في تحقيق المناط إلا أنها تكون في إطار القياس وهو تحقيق علة الأصل في الفرع، ولم يتطرق إلى البحث عن الاجتهاد التنـزيلي الذي يهتم بتطبيق الأحكام الشرعية على الواقع. وهذا ما ستحاول الباحثة الإسهام فيه.

وأما ابن همام (ت ٨٦١هـ) فقد تناول باب الاجتهاد في كتابه التحرير[4] تحديدًا لمفهومه وشروطه، كما عالج قضايا أخرى تتعلق بالاجتهاد كاجتهاد الرسول صلى الله عليه وسلم والاجتهاد في عهده، ونقض الاجتهاد، وخلو الزمان من المجتهدين. ولم يبحث المؤلف عن الجانب التطبيقي للاجتهاد، ولذلك ستحاول الباحثة في هذه الدراسة صياغة نظرية للاجتهاد التنـزيلي، كما ستبين موقع الواقع في هذه النظرية، فضلاً عن تطبيقها على النظام الجنائي الإسلامي في ماليزيا.

وعالج الإمام الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ) في كتابه إرشاد الفحول[5] موضوع الاجتهاد تركيزًا على ضبط ماهيته وشروطه وإبرازًا لبعض مسائله، منها: خلو العصر عن المجتهدين، وتجزؤ الاجتهاد، واجتهاد الأنبياء، والاجتهاد في عصر الرسول صلى الله عليه وسلم، وقضية التصويب والتخطئة في العقليات وفروع الأحكام الشرعية. وعلى العموم، اهتم الإمام بتوضيح

---

[3] الآمدي، أبو الحسن علي بن أبي علي، **الإحكام** في **أصول الأحكام**، تحقيق أحمد الأفاضل، د. ط، ١٩٨١م، ج٣ ص٢٤٨-٢٨٠؛ ج٤ ص١٤١-١٩١.

[4] ابن همام، كمال الدين محمد بن عبد الواحد، **التحرير** في **أصول الفقه الجامع** بين **اصطلاحي الحنفية والشافعية**، مصر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ١٩٣٢م، ص٢٥٣-٥٤٧.

[5] الشوكاني، محمد بن علي، **إرشاد الفحول** إلى **تحقيق الحق من علم الأصول**، تحقيق شعبان محمد إسماعيل، القاهرة: دار الكتبي، ط١، ١٩٩٢م، ج٢ ص٢٩٥-٣٤٤.

المستوى النظري للاجتهاد، ولم يتحدث عن المستوى التطبيقي، لذلك، فإن هذه الدراسة ستعنى بإكماله، وذلك بإعطاء الإطار العام للاجتهاد التنـزيلي، وضبط قواعد منهجية له، وبيان أهمية الواقع فيه، إضافة إلى تطبيق هذا النوع من الاجتهاد على الواقع الماليزي خاصة في مشروع القانون الجنائي الإسلامي.

إذا كانت المؤلفات المشار إليها سابقًا تنصب على توضيح مفهوم الاجتهاد بشكله العام وتتم كثيرًا ببيان جانب الفهم له، فهنالك دراسات متميزة عنى أصحابا بالحديث عن الاجتهاد التنـزيلي، ويعد الإمام الشاطبي (ت ٧٩٠هـ) من أكثر العلماء تناولاً لهذا الاجتهاد، حيث إنه أصل القول في الجانب التطبيقي للاجتهاد في موافقاته[6]. وهذا الكتاب يعتبر من أبرز المصنفات الأصولية القديمة التي تعرضت لهذا النمط الاجتهادي بصورة واضحة، حيث أرسى فيه المؤلف أصولاً له، منها تحقيق المناط وتحقيق المقاصد وتحقيق المآلات، كما أشار إلى مكانة الواقع في تنـزيل الأحكام الشرعية، غير أن المؤلف لم يسجل تلك الأفكار في أبواب مخصوصة متميزة بأصول مرتبة، بل كانت مبثوثة في سائر الكتاب.

وبالرغم من ذلك، فإنه مما تجدر الإشارة إلى بعض الأبواب أو الفصول التي تمحضت لبيان فكرة الاجتهاد التنـزيلي عند الشاطبي في الموافقات. لقد خصص المؤلف بابًا لبسط آرائه عن الاجتهاد، وقسم الاجتهاد إلى نوعين؛ الاجتهاد الذي لا ينقطع حتى قيام الساعة وهو الاجتهاد في تحقيق المناط، والاجتهاد الذي يمكن أن ينقطع وهو ما يتعلق بتنقيح المناط وتخريج المناط ونوع من تحقيق المناط. وشرح النوع الأول من الاجتهاد بالتفصيل، ثم بين مسألة مهمة تتعلق بالاجتهاد التنـزيلي وهي مآلات الأفعال، ورأى أن النظر فيها معتبر شرعًا، وذلك أن المجتهد لا يحكم على فعل من الأفعال الصادرة عن المكلفين إلا بعد النظر إلى ما يؤول إليه ذلك الفعل. وإضافة إلى كتاب الاجتهاد، فإنه تعرض لشرح فكرة الاجتهاد التنـزيلي في

[6] الشاطبي، أبو إسحاق، **الموافقات** في **أصول الشريعة**، تحقيق عبد الله دراز، بيروت: دار المعرفة، ط٤، ١٩٩٩م. وأما في كتابه الموسوم بالاعتصام فقد تناول الشاطبي فكرة الاجتهاد التنـزيلي بشكل غير مباشر أثناء معالجته للبدع. انظر: الشاطبي، أبو إسحاق، **الاعتصام**، تصحيح أحمد عبد الشافي، بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت.

أبواب أخرى مثل باب المقاصد وباب الأدلة. وأما باب المقاصد، فمعظمه موجه لبيان كيفية صياغة الأحكام الشرعية وكيفية تطبيقها على الأفعال بناءً على مراعاة مقاصد الشريعة. وفي باب الأدلة، بحث المؤلف عن موقع الواقع في اقتضاء الدليل للأحكام. وعلى العموم، فإن المؤلف عالج موضوع الاجتهاد بشكل عام، والجانب التطبيقي منه بشكل أخص إلا أنه لم يعن بتطبيق هذا النوع من النظر الاجتهادي على مشروع القانون الجنائي في ماليزيا، ولذلك فإن الباحثة ستقوم بالبحث عنه.

ومن أبرز المعاصرين اهتمامًا بضبط قواعد منهجية لهذا الجانب من الاجتهاد الدكتور عبد ا ليد النجار حيث تناوله في عددٍ من مؤلفاته، وخصص بابًا في كتابه **خلافة الإنسان بين الوحي والعقل**[٧] لبيان دور العقل في فهم الوحي (النص) وفي تنـزيله على الواقع. وبين دور العقل في تنـزيل النص وقضاياه كمفهوم التنـزيل وأسسه وأهم المظاهر فيه، غير أنه لم يوضح مدى اهتمام الأصوليين بذا النوع من الاجتهاد ومشروعيته، كما أن المؤلف لم يتطرق إلى تطبيق هذه النظرية في مجال القانون الجنائي الإسلامي في الواقع الماليزي. ولذلك، ستحاول الباحثة تسليط الضوء على هذه الجوانب المختلفة.

وفي نفس السياق ثمة كتاب علمي للنجار تحدث فيه عن الاجتهاد التنـزيلي [٨]، وتناول الكاتب في الجزء الثاني من كتابه "في فقه التدين فهمًا وتنـزيلاً" المرحلة الثانية من التدين، وهي مرحلة التنـزيل ـ بعد مناقشته لمرحلة الفهم في الجزء الأول. وبين أن هذه المرحلة تشتمل على مرحلتين فرعيتين: مرحلة الصياغة ومرحلة الإنجاز. وتأسيسًا على أن الأحكام الدينية تتنوع إلى أحكام عقدية وأحكام شرعية، لذلك، فإن الكاتب ناقش الموضوع في ثلاثة أفكار رئيسية، وهي: فقه الصياغة في العقيدة، وفقه الصياغة في الشريعة، وفقه الإنجاز. وجدير

[7] النجار، عبد ا ليد، **خلافة الإنسان** بين **الوحي والعقل:** **بحث** في **جدلية النص والعقل والواقع**، سلسلة المنهجية الإسلامية، العدد ٥، فيرجينيا: المعهد العالمي للفكـر الإسلامي، ط٢، ١٩٩٣م.

[8] النجار، عبد ا ليد، في **فقه التدين فهمًا وتنـزيلاً**، سلسلة كتاب الأمة العدد ٢٢، قطر: رئاسة المحاكم الشرعية والشؤون الدينية، ١٤١٠هـ.

بالذكر أن الدكتور النجار لم يتطرق إلى بيان مشروعية الاجتهاد التنـزيلي وتاريخه، كما لم يبحث عن تطبيق هذا النوع من الاجتهاد على مشروع القانون الجنائي الإسلامي بماليزيا في هذا الكتاب، ولذلك ستعنى الباحثة بتأصيل القول فيها.

وفي كتاب ثالث[9] له، أجرى الدكتور النجار بحثًا عن إطار الفكر الإسلامي بالمغرب الذي يتعلق بمحور الفكر العقدي ومحور الفكر الأصولي الفقهي. ومن خلال مناقشته للفكر الأصولي الفقهي، تعرض الباحث لفكرة المقاصد عند الشاطبي ومنهجه التطبيقي لأحكام الشريعة الإسلامية وأصول ذلك المنهج ومقتضياته. واستهل ذلك بمقارنة فقه التطبيق بين الأصوليين وبين الشاطبي. وعلى العموم، لم يتحدث المؤلف عن موقع الواقع في نظرية الاجتهاد التنـزيلي بصورة مفصلة كما لم يتناول تطبيق تلك النظرية على الواقع الماليزي. وهذا ما ستحاول الباحثة الإسهام فيه.

وأما في كتابه الرابع المقتضيات المنهجية لتطبيق الشريعة[10]، فقد كتب الدكتور النجار دراسة أخرى عن الاجتهاد التنـزيلي ، مركزًا فيه على تاريخه، وضبطًا للأسس العامة له فضلاً عن تحديد الأسس الخاصة له في الواقع الإسلامي الراهن. وعلى الرغم من معالجة الكاتب لتلك الأسس المنهجية للاجتهاد التنـزيلي بمنهج علمي، إلا أنه لم يعن بصياغتها في شكل نظرية متكاملة، كما أنه لم يحاول تطبيقها على مشروع القانون الجنائي الإسلامي في ماليزيا. ولذلك، فإن الباحثة سوف تركز على مناقشة هذا الجانب.

---

[9] النجار، عبد ا يد، **فصول** في **الفكر الإسلامي بالمغرب**، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٩٩٢م.

[10] النجار، عبد ا يد، **المقتضيات المنهجية لتطبيق الشريعة** في **الواقع الإسلامي الراهن، (ماليزيا: حركة الشباب الإسلامي**، ط١، ١٩٩٢م.

وأما الدكتور قطب مصطفى سانو فقرر فكرة الاجتهاد التنـزيلي في أحد مقالاته العلمية عن مجالات الاجتهاد الجماعي المنشود،[11] حيث تناول فيه المستوى النظري والتطبيقي لكل من مجالات الاجتهاد في الفكر الأصولي ومجالات الاجتهاد الجماعي، وخلص إلى القول بأن الجانب التطبيقي يتمركز حول المسائل ذات النصوص القطعية ثبوتًا ودلالة، والمسائل ذات النصوص الظنية ثبوتًا ودلالة، والمسائل التي لم ترد فيها نصوص. واعتبارًا إلى أن الباحث لم يتعرض لبيان مفهوم الاجتهاد التنـزيلي ومشروعيته وحجيته، ولم يحاول تحديد أصول عامة له، كما لم يعن بتطبيق نظريته على مشروع القانون الجنائي الإسلامي في ماليزيا، لذلك، فإن الباحثة ستقوم بمعالجة هذه الجوانب المهمة.

وهنالك مفكر معاصر آخر حريص على تأكيد فكرة الاجتهاد التنـزيلي في مؤلفاته. لقد عني الدكتور فتحي الدريني في كتابيه[12] بإعادة النظر إلى قسيم الاجتهاد بالرأي في الاستنباط، وهو الاجتهاد بالرأي في التطبيق، وأكد أن الاجتهاد التطبيقي لا يقل أهمية ولا خطرًا عن الأول حيث أنه يحقق مقاصد الشريعة وغاياتها في نواحٍ شتى. غير أن الباحث لم يتطرق إلى وضع منهج علمي رصين للمبادئ العامة التي ينبغي أن تنتظم عليها نظرية الاجتهاد التنـزيلي، كما لم يبحث عن مكانة الواقع كعنصر أساسي في هذه النظرية، فضلاً عن خلو الحديث عن تطبيقها على القانون الجنائي الإسلامي في ماليزيا. ولذلك، ستحاول الباحثة أن تكمل هذه الجوانب.

---

[11] سانو، قطب مصطفى، "في مجالات الاجتهاد الجماعي المنشود"، **مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية** (دبي). ٢٣: ١٥١-١٩٤. و انظر: سانو، قطب مصطفى، **أدوات النظر الاجتهادي المنشود** في **ضوء الواقع المعاصر**، دمشق: دار الفكر، ط١، ٢٠٠٠م؛ "قراءة تحليلية في مصطلح الاجتهاد الجماعي المنشـود"، **مجلـة كليـة الدراسات الإسلامية والعربية (دبي)**. ٢١: ١٨٣-٢٣٢.

[12] الدريني، محمد فتحي، **المناهج الأصولية** في **الاجتهاد بالرأي** في **التشريع الإسلامي**، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٩٩٧م. وانظر أيضًا: **بحوث مقارنة** في **الفقـه الإسلامي وأصوله**، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٩٣م.

وفي رسالة له، حاول بشير بن مولود جحيش[١٣] إلقاء الضوء على أبرز الأصول الناظمة لنظرية الاجتهاد التنـزيلي وهي تحقيق المناطات وتحقيق المقاصد وتحقيق المآلات. إضافة إلى هذا، فإنه أورد نماذج تطبيقية لهذا النمط الاجتهادي في حق الملكية والشورى. غير أنه لم يناقش مدى اهتمام الأصوليين به، ولم يبين موقع الواقع في نظرية الاجتهاد التنـزيلي، كما لم يحاول تطبيقها على القانون الجنائي الإسلامي خاصة في الواقع الماليزي. وهذا ما ستحاول الباحثة بحثه وإبانته.

وتناول الأستاذ أحمد بوعود في كتابه فقه الواقع[١٤] ماهية فقه الواقع وأبرز عناصره ومدى الحاجة إليه، كما تحدث فيه عن أصول العلاقة وضوابطها بين الدعوة وفقه الواقع. وبالرغم من دراسته العلمية لفقه الواقع أصولاً وضوابط إلا أنه لم يعن بإعطاء رؤية واضحة عن إطار عام لنظرية الاجتهاد التنـزيلي، كما لم يحدد ضوابط علمية عامة لها. وعلى العموم، فإن الباحثة ستستفيد من البحث لتحرير القول في مكانة الواقع وموقعه في صياغة نظرية الاجتهاد التنـزيلي في الفكر الأصولي.

وأما الدكتور الخادمي فقد عني في كتابه[15] بتحقيق القول عن ماهية الاجتهاد المقاصدي وحجيته وتاريخه وضوابطه ومجالاته، كما عرض بيأنًا لبعض القضايا المتعلقة بالاجتهاد المقاصدي في العصر الراهن من مشكلاته ومعالمه. وعلى العموم، يعد البحث محاولة مشكورة لبيان حقيقة المقاصد الشرعية ومكانتها في الاجتهاد فهمًا وتنـزيلاً، وجهدًا مباركًا في إبراز أهميتها في معالجة مشكلات العصر ومستجداته، غير أنه يخلو من الحديث عن مبادئ أساسية أخرى في صياغة نظرية الاجتهاد التنـزيلي في الفكر الأصولي، كما يفتقر البحث إلى الجانب

---

[13] جحيش، بشير مولود، أصول الاجتهاد في تطبيق الأحكام الشرعية: دراسة تحليلية لأبرز الأصول التطبيقية، ماليزيا: الجامعة الإسلامية العالمية، رسالة ماجستير غير مطبوعة، ١٩٩٨م.

[14] بوعود، أحمد، **فقه الواقع: أصول وضوابط**، سلسلة كتاب الأمة، العدد ٧٥، قطر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ط١، ٢٠٠٠م.

[15] الخادمي، نور الدين بن مختار، **الاجتهاد المقاصدي: حجيته.. ضوابطه.. مجالاته**، سلسلة كتاب الأمة، العدد ٦٥، قطر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسـلامية، ط١، ١٩٩٨م.

التطبيقي لتلك النظرية، وهو تطبيقها على مشروع القانون الجنائي الإسلامي في ماليزيا. لذلك، فإن هذه الدراسة سوف تتصدى لهذه الجوانب المهمة.

ومن جهة أخرى، قدم الدكتور مصطفى في كتابه[١٦] دراسة أصولية عن الوسائل في الشريعة الإسلامية قصدًا منه البحث عن الأحكام العامة والقواعد الكلية المختصة بالوسائل، ومناقشة ما يتعارض معها من نظريات، مثل نظرية "الغاية تبرر الوسيلة". وأشار الباحث إلى أهمية الوسائل وعلاقتها بالمقاصد، وخلص إلى القول بأن بينهما علاقة متينة ويحتاج إليهما المجتهدون الذين أرادوا التصدي بقضايا الأمة، كما نبه إلى قاعدة "الوسائل لها أحكام المقاصد" أي: تختلف أحكام الوسائل باختلاف أحكام المقاصد، فإن كان المقصود واجبًا مثلاً فوسيلته واجبة. وعلى العموم، حاول المؤلف في هذه الدراسة تحقيق القول في مكانة قواعد الوسائل في ضوء المقاصد الشرعية، لذلك، فإن الباحثة ستستفيد منها في إبراز أهمية المقاصد والمآلات كأصل من الأصول العامة الناظمة لنظرية الاجتهاد التنـزيلي.

٢/ الدراسات عن مشروع القانون الجنائي الإسلامي بماليزيا

تأسيسًا على أن هذه الدراسة ستحاول تطبيق نظرية الاجتهاد التنـزيلي على مشروع القانون الجنائي الإسلامي في ماليزيا، فينبغي على الباحثة الرجوع إلى الكتب والرسائل العلمية التي درست هذا المجال.

ومن أهم تلك الدراسات ما كتبه المرحوم أحمد إبراهيم في أحد مؤلفاته،[١٧] حيث تناول بعض القضايا المهمة المتعلقة بإدارة الأحكام الشرعية في ماليزيا، منها القانون الجنائي الإسلامي،

---

[16] مخدوم، مصطفى بن كرامة الله، **قواعد الوسائل** في **الشريعة الإسلامية: دراسة أصولية** في **ضوء المقاصد الشرعية**، المملكة العربية السعودية: دار إشبيليا، ط١ ١٩٩٩م.

[17] Ahmad Mohamed Ibrahim, *The Administration of Islamic Law in Malaysia*, Kuala Lumpur: Institut Kefahaman Islam Malaysia, 2000.

وخصص الباحث في هذا المبحث مقالاً عن صلاحية تطبيق نظام العقوبة الإسلامية في هذا البلد. واستهل ذلك بعرض عددٍ من النصوص القرآنية والحديثية الواردة عن نظام الجناية والعقوبة في الإسلام، كما أورد مثالين تطبيقيين من البلاد الإسلامية التي تطبق هذا النظام، وهما السعودية العربية وباكستان. ثم تطرق الباحث إلى القول بأن نظام العقوبة الإسلامية طُبق تاريخيا في ماليزيا قبل الاستعمار الانجليزي، ولكن عندما جاء المستعمرون البريطانيون بدلوا قانون الإسلام بقانون العقوبة الهندية والإنجليزية في البلد، فأصبح النظام الجنائي الإسلامي معدومًا من حيث التطبيق. وإضافة إلى ذلك، أشار الكاتب إلى بعض المشاكل التي تواجه الواقع الماليزي الحالي في تنـزيل القانون الجنائي الإسلامي، منها الدستور الفيدرالي ثم اقترح بعض الاقتراحات والحلول المتعلقة بتعديل ذلك الدستور. وعلى العموم، لم يشر الباحث إلى أهمية الاجتهاد التنـزيلي في اقتراحاته لتطبيق القانون الجنائي الإسلامي في ماليزيا، كما لم يتحدث عن مكانة الواقع في تطبيقه، وهذا ما ستحاول الباحثة التصدي له.

وفي بحث له ضمنه في كتابه العقوبة في الشريعة الإسلامية: بحث عن مشروع قانون الحدود بولاية كلنتان[١٨]، تناول الدكتور هاشم كمالي مشكلات حول قانون الحدود الذي أرادت حكومة كلنتان تطبيقه، كما بحث عن مفاهيم الحدود في القرآن والسنة وفي مصطلاح الفقهاء، فضلاً عن مناقشته لبعض القضايا المتعلقة بحد الزنا. وخلص الباحث إلى القول بأن مشروع قانون الحدود بولاية كلنتان هو مجرد التقليد، فلذلك، يحتاج إلى نوع من الاجتهاد الذي يحقق مقاصد الشريعة ويأخذ بعين الاعتبار الأحوال الاجتماعية والملابسات الحالية. غير أنه لم يضبط مفهوم هذا النوع من الفكر الاجتهادي وأصوله العامة بمنهج علمي رصين، كما لم يتحدث عن مكانة الواقع في تنـزيل هذا القانون بالتفصيل، لذلك، فإن هذه الدراسة ستعنى بتأصيل القول فيه.

[18] Mohammad Hashim Kamali, *Punishment in Islamic Law: An Enquiry into the Hudud Bill of Kelantan*, Kuala Lumpur: Institut Kajian Dasar, 1995.

وأما الدكتور هاشم ميهت، فقد عقد دراسة مقارنة بين نظام العقوبة في الإسلام وفي ماليزيا[١٩]، وأخذ القانون الجنائي الإسلامي الباكستاني كنموذج عملي لتطبيق القانون الجنائي الإسلامي، وذهب إلى القول بأن نظام العقوبة في الإسلام متشابه بما في القانون الماليزي من حيث مفهومهما ونظريتهما وأهدافهما، ولكنهما مختلفان من حيث نوعية العقوبات. وعلى العموم، لم يتطرق المؤلف إلى البحث عن الاجتهاد التنـزيلي وأهميته في تطبيق القانون الجنائي الإسلامي في ماليزيا، ولم يعط تصورًا عن نظريته، فضلاً عن عدم مناقشته لمكانة الواقع في تطبيق ذلك النظام، وهذا ما ستحاول الباحثة الإسهام فيه.

وتناول الدكتور عبد الحليم المحمدي في كتابه قانون الجنايات في الإسلام وفي لوائح قانونية بالولايات في ماليزيا[٢٠] كلاً من قانون الجنايات والعقوبات في الإسلام، تحديدًا لمفهوم الجناية وأركانها وأنواعها وطرق إثباتها، وضبطًا لأنواع العقوبة وأسباب سقوطها. وأما في قانون الجنايات في لوائح قانونية بالولايات، فقد بدأ الحديث عنه بتحقيق القول في فكرة الدولة الإسلامية، إذ إنه يرى بأنها من ضروريات في تطبيق الأحكام الشرعية، ثم تعرض الباحث لبيان مراحل تطور القانون الجنائي الإسلامي في ماليزيا، كما بحث عن شروط الجناية في بعض اللوائح القانونية وأنواعها وعقوبتها. وخصص الباحث الفصل الأخير لمناقشة مشروع قانون الحدود بولاية كلنتان، وذهب إلى القول بأن تطبيق هذا القانون حاليا أصبح غير ممكن لوجود المعوقات تتعلق بالدستور الفيدرالي، ووجود الضعف في النظام القضائي، فضلاً عن جهل المجتمع الإسلامي عن الأحكام الشرعية. وعلى العموم، وبالرغم من إشارة الباحث إلى أهمية الواقع - موجزًا - في تطبيق ذلك القانون، فإنه لم يتطرق إلى البحث عن نظرية الاجتهاد التنـزيلي في تطبيقه، بعيدًا عن ضبط أصوله وقواعده. ولذلك، ستحاول الباحثة إكمال هذه الجوانب.

---

19 Hashim Mehat, *Malaysian Law and Islamic Law on Sentencing*, Kuala Lumpur: International Law Book Services, 1991.

20 Abdul Halim El-Muhammady, *Undang-undang Jenayah Dalam Islam dan Enakmen Negeri-Negeri,* Selangor: Jawatankuasa Penerbitan Fakulti Undang-Undang Universiti Kebangsaan Malaysia, 1998.

وعنيت أختر زيتي في رسالة لها[21] بضبط عددٍ من المعوقات في تطبيق النظام الجنائي الإسلامي في ماليزيا، وأهمها ما يتعلق بالدستور الماليزي الذي ينص على التفريق بين السلطة التشريعية في الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات، كما قدمت اقتراحات وحلولاً لإزالة تلك المعوقات وانتهت إلى إمكانية تطبيق النظام الجنائي الإسلامي في هذا البلد، وذلك من خلال تكامل الجهود الفعالة بين جميع الأطراف المتعلقة بهذا المجال. وستستفيد الباحثة من هذه الدراسة في ربطها بنظرية الاجتهاد التنـزيلي، إذ إنها خلت في هذا الجانب.

ومن جهة أخرى، فقد عالج أبو سيد محمد محفوظ في رسالته[22] مشروع قانون الحدود في كلنتان، وعني بتأصيل القول في فرصات تطبيقه ومعوقاته. وتجزأت الرسالة إلى ثلاثة فصول رئيسية؛ تحدث فيها الباحث عن مفهوم القانون الجنائي الإسلامي وفلسفته، كما بحث عن القانون الجنائي الإسلامي المطبق حاليا في الدول الإسلامية، ورجع الباحث إلى باكستان والسودان كنموذجين، ثم خصص الباحث الفصل الثالث من الرسالة بشرح مشروع قانون الحدود بولاية كلنتان مع تركيزه على إيراد آراء المعارضين له وعرض المعوقات المتعلقة بالدستور الفيدرالي وشعوب ماليزيا المختلف أجناسها بصورة عامة. وبالرغم من ذلك، لم يشر الباحث إلى أهمية الاجتهاد التنـزيلي في تطبيق ذلك المشروع القانوني كما لم يتطرق إلى وضع قواعد منهجية وأصول منضبطة لهذا الفكر الاجتهادي، وهذا ما ستحاول الباحثة تسليط فيه الضوء.

وعلى العموم، هذا عرض سريع لبعض الأبحاث والدراسات التي تتعلق بهذا البحث بصورة مباشرة وغير مباشرة، ويتمحور كلها حول الاجتهاد بشكل عام والاجتهاد التنـزيلي بشكل خاص، ومشروع القانون الجنائي الإسلامي بماليزيا بشكل أخص.

---

21 أختر زيتي عبد العزيز، تطبيق النظام الجنائي الإسلامي في ماليزيا: إشكاليات واقتراحات، ماليزيا: الجامعة الإسلامية العالمية، رسالة ماجستير غير مطبوعة، ٢٠٠٠م.

22 Abu Sayed Md. Mahfuz, Implementation of Hudud Law in Kelantan: Opportunities and Challenges, Malaysia: International Islamic University, Unpublished Masters Thesis, 1995.

هيكل البحث

تتكون الدراسة من أربعة أبواب أساسية وخاتمة

فصل تمهيدي: خطة الدراسة

مقدمة

أسئلة البحث

أهداف البحث

الدراسات السابقة

منهجية الدراسة

الباب الأول: الاجتهاد التنـزيلي في البحث الأصولي: مفهومه ومشروعيته وتاريخه

الفصل الأول: ماهية الاجتهاد التنـزيلي

الفصل الثاني: مشروعية الاجتهاد التنـزيلي وضروريته

الفصل الثالث: الاجتهاد التنـزيلي في المدونات الأصولية الفقهية

الباب الثاني: الأسس الناظمة لنظرية الاجتهاد التنـزيلي.

الفصل الأول: الواقع ومكانته في الاجتهاد التنـزيلي.

الفصل الثاني: التجزئة والإفراد ومكانتهما في الاجتهاد التنـزيلي.

الفصل الثالث: تحقيق المناطات ومكانته في الاجتهاد التنـزيلي.

الفصل الرابع: تحقيق المقاصد والمآلات ومكانته في الاجتهاد التنـزيلي.

الباب الثالث: مشروع القانون الجنائي الإسلامي في ماليزيا: تاريخه، آفاقه، معوقاته.

الفصل الأول: تاريخ القانون الجنائي الإسلامي في ماليزيا.

الفصل الثاني: آفاق مشروع القانون الجنائي الإسلامي في ماليزيا.

الفصل الثالث: معوقات مشروع القانون الجنائي الإسلامي في ماليزيا.

الباب الرابع: مشروع القانون الجنائي الإسلامي في ماليزيا في ضـوء أسـس الاجتـهاد التنـزيلي: تقويمه، مستقبله، ومقترحات لتطبيقه.

الفصل الأول: تقويم مشروع القانون الجنائي الإسلامي في ماليزيا في ضـوء أسـس الاجتهاد التنـزيلي.

الفصل الثاني: مستقبل مشروع القانون الجنائي الإسلامي في ماليزيا في ضوء أسـس الاجتهاد التنـزيلي.

الفصل الثالث: مقترحات لتطبيق مشروع القانون الجنائي الإسلامي في ماليزيا في ضوء أسس الاجتهاد التنـزيلي.

الخاتمة: أهم نتائج البحث والمقترحات

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

ابن عاشور، محمد الطاهر. **مقاصد الشريعة الإسلامية**. تحقيق ودراسة محمد الطاهر الميساوي. البصائر للإنتاج العلمي. ط١. ١٩٩٨م.

ابن عبد السلام، عز الدين عبد العزيز. **قواعد الأحكام** في **مصالح الأنام**. راجعه طه عبد الرؤوف سعد. القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية. طبعة جديدة. ١٩٦٨م.

ابن همام، كمال الدين محمد بن عبد الواحد. **التحرير** في **أصول الفقه الجامع** بين **اصطلاحي الحنفية والشافعية**. مصر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده. ١٩٣٢م.

أختر زيتي عبد العزيز. تطبيق النظام الجنائي الإسلامي في ماليزيا: إشـكاليات واقتراحـات. رسالة ماجستير غير مطبوعة. ماليزيا: الجامعة الإسلامية العالمية. ٢٠٠٠م.

الإسنوي، جمال الدين عبد الرحيم بن الحسن. **نهاية السول** في **شرح منهاج الوصول** إلى **علم الأصول**. تحقيق شعبان محمد إسماعيل. بيروت: دار ابن حزم. ١٩٩٩م.

الآمدي، أبو الحسن علي بن أبي علي. **الإحكام** في **أصول الأحكام**. تحقيق أحمد الأفاضل. د. ط. ١٩٨١م.

بنسي، أحمد فتحي. **مدخل الفقه الجنائي الإسلامي**. بيروت: دار الشروق. ١٩٨٣م.

بوعود، أحمد: **فقه الواقع: أصول وضوابط**. قطر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية. ط١. ٢٠٠٠م.

الخادمي، نور الدين بن مختار. **الاجتهاد المقاصدي حجيته.. ضوابطه.. مجالاته**. قطر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية. ط١. ١٩٩٨م.

جحيش، بشير بن مولود. أصول الاجتهاد في تطبيق الأحكام الشرعية. رسالة ماجستير غـير مطبوعة. ماليزيا: الجامعة الإسلامية العالمية. ١٩٩٨م.

الرازي، فخر الدين محمد بن عمر. **المحصول** في **علم أصول الفقه**. تحقيق طه جـابر فيـاض العلواني. بيروت: مؤسسة الرسالة. ط٢. ١٩٩٢م.

الريسوني، أحمد. **نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي**. فرجينيا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي. ط٢. ١٩٩٢م.

الزركشي، بدر الدين محمد بن بادر. **البحر المحيط** في **أصول الفقه**. تحرير عبد السـتار أبـو غدة. الكويت: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية. ط٢. ١٩٩٢م.

سانو، قطب مصطفى: **أدوات النظر الاجتهادي المنشود** في **ضوء الواقع المعاصر**. دمشـق: دار الفكر. ط١. ٢٠٠٠م.

ـــــ. "في مجالات الاجتهاد الجماعي المنشود"، مجلة **كليـة الدراسـات الإسـلامية والعربية** (دبي). ٢٠٠٢م. ٢٣: ١٥١-١٩٤.

ـــــــــــ. "قراءة تحليلية في مصطلح الاجتهاد الجماعي المنشود"، **مجلة كليـة الدراسـات الإسلامية والعربية** (دبي). ٢٠٠٢م. ٢١: ١٨٣-٢٣٢.

الشاطبي، أبو إسحاق. **الاعتصام**. تصحيح أحمد عبد الشافي. بيروت: دار العلمية، د.ت.

ـــــــــــ. **الموافقات** في **أصول الشريعة**. تحقيق عبد الله دراز. بيروت: دار المعرفة. ط٤. ١٩٩٩م.

الشافعي، محمد بن إدريس. **الرسالة**. تحقيق أحمد محمد شاكر. بيروت: المكتبة العلمية، د. ت.

الشوكاني، محمد بن علي. **إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول**. تحقيق شعبان محمد إسماعيل. القاهرة: دار الكتبي. ط١. ١٩٩٢م.

العالم، يوسف حامد. **المقاصد العامة للشريعة الإسلامية**. سلسلة الرسائل الجامعية. رقم ٥. فيرجينيا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي. ط١. ١٩٩١م.

عطية، جمال الدين. **النظرية العامة للشريعة الإسلامية**. السعودية: مطبعة المدينة. ١٩٨٨م.

العوا، محمد سليم. في **أصول النظام الجنائي الإسلامي: دراسة مقارنة**. د.م. دار المعارف. ط٢. ١٩٨٣م.

عودة، عبد القادر. **التشريع الجنائي الإسلامي مقارنًا بالقانون الوضعي**. بيروت: مؤسسة الرسالة. ط١٣. ١٩٩٤م.

عويس، عبد الحليم. **تطبيق الشريعة الإسلامية**. السعودية: الشركة السعودية للأبحاث والتسويق. د.ت.

الغزالي، محمد بن محمد. **المستصفى من علم الأصول**. تصحيح نجوى ضوّ. بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط١، د.ت.

القرافي، شهاب الدين أحمد بن إدريس. **الفروق وبهامشه تهذيب الفروق والقواعد السنية في الأسرار الفقهية**. بيروت: عالم الكتب. ١٩٠٠م.

القرضاوي. يوسف. **مدخل لدراسة الشريعة الإسلامية**. بيروت: مؤسسة الرسالة. ١٩٩٧م.

ـــــــ. **شريعة الإسلام صالحة للتطبيق في كل زمان ومكان**. القاهرة: مكتبة وهبة. ط٥. ١٩٩٧م.

الكيلاني، عبد الرحمن إبراهيم. **قواعد المقاصد عند الإمام الشاطبي: عرضًا ودراسةً وتحليلاً**. دمشق: دار الفكر. ط١. ٢٠٠٠م.

مخدوم، مصطفى بن كرامة الله. **قواعد الوسائل في الشريعة الإسلامية: دراسة أصولية في ضوء المقاصد الشرعية**. المملكة العربية السعودية: دار إشبيليا. ط١. ١٩٩٩م.

النجار، عبد المجيد. **خلافة الإنسان بين الوحي والعقل:** بحث في **جدلية النص والعقل والواقع**. فيرجينيا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي. ط٢. ١٩٩٣م.

ــــــــ. **فصول** في **الفكر الإسلامي بالمغرب**. بيروت: دار الغرب الإسلامي. ط١. ١٩٩٢م.

ــــــــ. في **فقه التدين فهمًا وتنزيلاً**. قطر: رئاسة المحاكم الشرعية والشؤون الدينية. ط١. ١٩٨٩م.

ــــــــ. **المقتضيات المنهجية لتطبيق الشريعة** في **الواقع الراهن**. ماليزيا: حركة الشباب الإسلامي. ط١. ١٩٩٢م.

ثانيًا: المراجع باللغة الانجليزية

Abdullah Alwi Haji Hassan. *The Administration of Islamic Law in Kelantan*. Kuala Lumpur: Dewan Bahasa dan Pustaka. 1996.

Abu Sayed Md. Mahfuz. Implementation of Hudud Law in Kelantan: Opportunities and Challenges. Masters Thesis. International Islamic University Malaysia. 1995.

Ahmad Mohamed Ibrahim. *Islamic Law in Malaya*. edit. Shirle Gordon. Singapore: Malaysian Sociological Research Institute Ltd. 1965.

_______. *The Administration of Islamic Law in Malaysia*. Kuala Lumpur: Institute of Islamic Understanding Malaysia. 2000.

El-Ewwa, Mohamad Salim. *Punishment in Islamic Law: A Comparative Study*. Indianapolis: American Trust Publication. 1982.

Hashim Mehat. *Malaysian Law and Islamic Law on Sentencing*. Kuala Lumpur: International Law Book Services. 1991.

Mohammad Hashim Kamali. *Punishment in Islamic Law: An Enquiry into the Hudud Bill of Kelantan*. Kuala Lumpur: Institut Kajian Dasar. 1995.

Sayed Sikandar Shah. Homicide In Islamic Law. Doctoral Dissertation. International Islamic University Malaysia. 1999.

ثالثًا: المراجع باللغة الملايوية

Abdul Monir Yaacob & Sarina Othman. (edit). *Tinjauan Kepada Perundangan Islam*. 3rd Ed. Kuala Lumpur: Institut Kefahaman Islam Malaysia. 2000.

Abdul Halim El-Muhammady. *Undang-undang Jenayah Dalam Islam dan Enakmen Negeri-Negeri*. Selangor: Jawatankuasa Penerbitan Fakulti Undang-Undang Universiti Kebangsaan Malaysia. 1998.

Abu Bakar Bakar Abdullah. *Ke Arah Pelaksanaan Undang-Undang Islam di Malaysia: Masalah dan Penyelesaian*. Kuala Trengganu: Pustaka Damai. 1986.

Hamid Jusoh. *Kedudkan Undang-Undang Islam Dalam Perlembagaan Malaysia: Suatu Rujukan Khas Terhadap Kes-Kes Konversi Dalam Undang-Undang Keluarga*. Kuala Lumpur: Dewan Bahasa dan Pustaka. 1992.

Kamal Halili Hassan. *Penulisan dan Undang-Undang*. Kuala Lumpur: Dewan Bahasa dan Pustaka. 1990.

Mahmood Zuhdi Abd. Majid. (edit.) *Ke Arah Merealisasikan Undang-Undang Islam di Malaysia*. Kuala Lumpur: Thinker's Library. 1988.

_______. *Pengantar Undang-Undang Islam di Malaysia*. Kuala Lumpur: Penerbit Universiti Malaya. 1997.

Mahmud Saedon Awang Othman. *Institusi Pentadbiran dan Kehakiman Islam*. Kuala Lumpur: Dewan Bahasa dan Pustaka. 1996.

Mohd Zamri Kambari. Merealisasikan Perundangan Islam di Malaysia: Persediaan, Perlaksanaan dan Cabaran. Diploma Project Paper. International Islamic University Malaysia. 1994.